# فضاء الإصلاح السياسي والإقتصادي في العراق

## (جبر الداخل وجدل الخارج)

أ.د عبد علي كاظم المعموري
د.علي فارس حميد
آكاديميان وباحثان من العراق

* ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

### مقدمة

**الكتابة** عن أحوال العراق الآن سهلة ولكن تكمن صعوبتها في التأويل، لمن يجد فيها مساساً بمصالحه سواء أكانت شخصية أم مكوناتية وحتى حزبية، وثمة صعوبة تكتنف من يقدم على سبر غور هذه الأحوال نظراً لتعقيداتها، فضلاً عما تحتضن بين تلافيفها من خبايا وأساليب وخطط وذاتية مفرطة، وتبني وصفة جاهزة لوصم الآخرين بوطنيتهم وانتمائهم وحتى مهنيتهم، فهذه الهموم هي ذاتها كانت تلازم من يحاول المجازفة في البحث في مشكلات وأوضاع العراق وتهور سلطته أبان النظام السابق، ما يميز أوضاع العراق إن هناك افتراقاً بين الخطاب السائد وما هو قائم على أرض الواقع، إذ إن غياب الثقة فيما بين الفرقاء السياسيين بجانب السعي الحثيث ما بين الكل على تقاسم السلطة والنفوذ والمنافع ومحاسن السلطة، وتجذير (الريعية النفطية) إلى (ريعية المواقع) والمناصب، وصولاً إلى شيوع ثقافة ريعية جديدة من خلال عد البعض إن مؤسسات الدولة ما هي إلا إقطاعات للأحزاب القابضة على السلطة كنتيجة طبيعية أفرزتها ظروف ما بعد الاحتلال، وغياب دولة المؤسسات ودولة المواطنة، هو الملامح التي تتوشح بها اللوحة السياسية ــ الاقتصادية .

بحيث وصل الحال إلى صراع الكل ضد الكل للانتفاع من الدولة، ولكنهم جميعاً يتحدون ويتوافقون ويتبنون ذات الخطاب السياسي الذي من شأنه إن يمد بهيمنتهم على مقدرات المجتمع والدولة .

ومن تحقيب تاريخ الممارسة السياسية في العراق، ومن دون أي عناء يمكن

أن نلحظ بوضوح ظاهرة التجريم والتكفير ما بين الأحزاب السياسية، حتى ولو كانت تندرج تحت لون واحد سواء أكانت اشتراكية ـ اشتراكية، أم إسلاموية ـ إسلاموية، أو ليبرالية ـ ليبرالية، وصولاً إلى أحزاب المكون الواحد التي ظهرت بعد الاحتلال، مما يؤشر بوضوح إلى أن هناك خللاً في الممارسة السياسية، فضلاً عن غياب النضج السياسي، إذ لا تزال هذه الأحزاب ومع وجودها الفعلي بالسلطة تعيش سايكولوجيا المعارضة بكل تفصيلاتها، بيد أن بعضها برغم مرور سنوات من العمل السياسي العلني والتمثيل في مختلف المجالات التشريعية والتنفيذية، لا زالت تعيش الصبا والمراهقة السياسية، وإن الممارسة الديمقراطية وموضوعة الاختلاف وتداول السلطة، لم ترتقِ إلى أن تصبح موضوعات رئيسة في عمل هذه الأحزاب داخلياً وخارجياً، فالأحزاب جميعاً تتحكم بها ذات الأشخاص التي أسستها، وبصيغة دكتاتورية لا تختلف عن أي ديكتاتورية عرفها تاريخ المجتمعات البشرية.

ولهذا نلحظ في التجربة العراقية أن جلّ الهَم القائم لا يتوجه صوب القضايا الوطنية المركزية، من مثل صون الاستقلال وإعادة البناء والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، ولا التوجه المكثف صوب حاجات المواطنين وإشاعة العدالة في توزيع الدخل والنهوض بواقع الشرائح الفقيرة، والرقابة على مؤسسات الدولة والإدارة العقلانية (الرشيدة) للمال العام بما يرفع من درجات الأداء السياسي والاقتصادي، واستبدلت كل ذلك بهموم فئوية وحزبية وإعادة تمجيد الشخصانية الحزبية (الفردية).

**أن السياسات المطلوب إعتمادها في برنامج الإصلاح الافتراضي على الوهن الذي ينتابها، تتعارض مع مصالح وغايات ومصالح القوى السياسية وأشخاصها.**

إن الإصلاح لأية دولة يرتبط بجملة من الممكنات التي تشكل بحد ذاتها مَسانِد لإنجاحه، بيد أن السياسات المطلوب إعتمادها في برنامج الإصلاح الافتراضي على الوهن الذي ينتابها، تتعارض مع مصالح وغايات ومصالح القوى السياسية وأشخاصها، وهو ما يشكل عاملاً مثبطاً لجهود الإصلاح بشقيه السياسي والاقتصادي، في ظل ظروف العراق التي تتصف بالتعقيد الشديد وتوالد الأزمات بحيث تتدافع فيما بينها للطفو على سطح الإحداث .

وتبني حكومة (العبادي) لمنهج الإصلاح (افتراضياً) بكل مفاصله في ظل

شيوع الفساد والترهل وضعف الرقابة وسيولة الهوية والتراصفات المكوناتية، والتهتك في آليات التضبيط للدولة، جعل قضية الإصلاح ذات تعقيدات متداخلة، مما تؤثر في خيارات صانع القرار في مجال تبني المسار الذي يمكن اعتماده لتحقيق الإصلاح. سَانَدَ كلَّ تلكم العوائق طبيعةُ الأزمة المالية التي يمرّ بها البلد في ظل صدمة تدهور أسعار النفط، وهو ما ألقى بظلاله على المرونة المفترضة لصانع القرار لو كانت أسعار النفط عادلة أو مجزية .

إن الفرضية الأساسية التي يتبناها البحث هو (أن مشروع الإصلاح في العراق ببعديه السياسي والاقتصادي، تعد جبرية لا حيدان عنها تطلبتها حاجة المجتمع في هذه اللحظة التاريخية، مع ما رافقها من عدم وضوح في الرؤى وتخبط في المسارات وضعف في الإجراءات، وهو ما من شأنه أن يعرضَ برنامج الإصلاح الافتراضي، إلى عوامل كبح وضغط داخلي وخارجي وخلق تناقض فاضح بين الطبقة السياسية والمجتمع، مما يحدّ من فرص نجاح الإصلاح وإضاعة إمكانية توظيف الفرص وإدارتها وفقاً لمنطق الفرص والمصالح الوطنية.

## أولاً: فضاءات الكبح المحلي للإصلاح

### 1 ـ الكتل السياسية وبراغماتية إرضاء الذات

المفارقة في السلوك العملي للأحزاب السياسية في العراق، هي وجود تناقضات كبيرة هي أشبه ما تكون إشكالية، فهذه الأحزاب أرادت لنفسها أن تنأى عن التحديد والشرعنة والقوانين والمسؤولية، وتتعامل بانتقائية عالية تجاه أوضاع ومشكلات المجتمع وفقاً لمصالحها وعلى وفق معيار (نفعي ـ براغماتي) صرف (الربح/ الخسارة)، لهذا غابت عن المسرح السياسي العراقي أية ثوابت يمكن الركون إليها، في التعبير عن هموم المجتمع ومشكلاته وأولوياته، وصولاً إلى ضمان السلم الأهلي، وهو ما أوقعها جميعاً في دائرة عدم الرضا المجتمعي .

**إن الكتل السياسية الرئيسة القابضة على السلطة، مازالت غير قادرة على التعامل مع وثيقة الإصلاح السياسي والإقتصادي بجدية وبمسؤولية وطنية.**

كما إن الكتل السياسية الرئيسة القابضة على السلطة، مازالت غير قادرة على التعامل مع وثيقة الإصلاح السياسي والإقتصادي بجدية وبمسؤولية وطنية، لا سيّما في مجال تولي التكنوقراط إدارة مؤسسات الدولة، وهذا ما يجعل

موقفها من الإصلاح يتوزع ما بين (السلبي) و(المتردد)، فهي غير قادرة على الرفض كونها تدرك أنها ستكون الخاسر في معركة الانتخابات القادمة، خصوصاً بعد تأثيرات المرجعية الدينية في قضية الإصلاح الإداري والمالي، وهذا ما جعلها تميل إلى المناورة السياسية وتبني المواقف المترددة أحياناً والمتناقضة في أحيان أخرى، من أجل محاولة الحفاظ على اتزانها السياسي، لا سيّما أن العديد من التيارات مازالت غير قادرة على تقبل أطر الإصلاح في ضوء الظروف الراهنة.

**إن تناقض المصالح يشكل حاجزاً كبيراً بإزاء عملية الإصلاح، فالرؤية التي تحملها بعض التيارات الإسلامية من حيث المقارنة تربك مسار الإصلاح أو تجعله في تناقض.**

كما أن طبيعة التفاهمات التي قادت إلى تشكيل الحكومة الحالية (حكومة العبادي)، هي الأخرى تساهم في تكوين تحديات معقدة بإزاء تنفيذ برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، إذ أن الاتفاق النفطي مع إقليم كردستان الذي تحاول حكومة الإقليم المناورة والإلتفاف حوله، بجانب التفاهمات مع الجهات السياسية (اتحاد القوى) حول منحها مواقع محددة في السلطة التنفيذية، فضلاً عن بنية التحالف الوطني الهشة والتي لم يرتقِ خلال السنوات السابقة إلى مستوى القيادة السياسية، الأمر الذي غلبَ سياسة الإرضاء البراغماتي وجعل الأداء السياسي يميل باتجاه إرضاء القوى الأساسية في العملية السياسية، بعدها المحور الأساس الذي ساهم في تشكيل الحكومة بالصورة الحالية [1].

وعليه يصبح من الصعب التعامل مع الكتل السياسية من زاوية التكامل في إسناد ودعم عملية الإصلاح، إذ أن تصادم الغايات واختلاف الرؤى حيال الخيارات المختلفة للإصلاح من شأنها أن تؤدي إلى عدم الانسجام بين القوى السياسية بل التعارض وأحياناً حد التصادم، وهذا من شأنه أن يشكل ضاغطاً على صانع القرار السياسي في مجال الإصلاح[2]. فالبرنامج الإصلاحي وفقاً لهذا المستوى لن يوفر البيئة المؤاتية لتنفيذه، إلا إذا تمّ الإنفاق عليه من الكتل السياسية، وهذا ما يجعل الأمر يعود مرة ثانية إلى الموقع نفسه الذي كان عليه قبل تنفيذ البرنامج.

إن تناقض المصالح يشكل حاجزاً كبيراً بإزاء عملية الإصلاح، فالرؤية التي تحملها بعض التيارات الإسلامية من حيث المقارنة تربك مسار الإصلاح أو تجعله في تناقض، فالرؤية التي يتبناها المجلس الأعلى والتيار الصدري

(1) حميد فاضل حسن، أزمات العبادي الكبرى وثلاثية الإرخاء، مجلة حمورابي للدراسات الإستراتيجية، العدد 12، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ص37.

(2) علي فارس حميد، التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي دراسة في التخطيط الإستراتيجي العراقي بعد عام 2003، مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص87.

تحمل في طياتها تناقضات من حيث الشكل، إذ مطالبة التيار الصدري بالإصلاح من خلال اعتماد لجنة مشرفة على الإصلاح تتولى مهام ترشيح الشخصيات تتناقض مع رؤية المجلس الأعلى التي تدعو أن يكون التغيير شاملاً ليصل إلى رئيس الوزراء نفسه، وهذا التناقض يتزايد بالمقارنة مع ائتلاف دولة القانون الذي يتبنى موقفاً متردداً في هذا الشأن محملاً المشكلة على الكتل السياسية[3].

(3) حدد التيار الصدري ورقته للإصلاح من خلال التغيير الوزاري، وأعتمد في ذلك على لجنة مشرفه ترشح ثلاث أشخاص لكل وزارة، ويتم من خلالها تقديم أسماء المرشحين إلى رئيس الوزراء.

أما موقف الكتل الكردية فأنه يبدو بعيداً عن حسابات الإصلاح الحقيقي، لأنه لا يشكل أولوية أو إهتماماً من القادة الأكراد، بقدر اهتمامهم بالضمانات التي تقدمها الحكومة المركزية وبخاصة في مجالي التمويل وتصدير النفط من دون حسابات حقيقية، ناهيك عن ارتياحها الشديد من كثرة الأزمات بما فيها (أزمة إحتلال الموصل)، كونها تؤدي إلى انشغال أكبر للحكومة الاتحادية والرأي العام العراقي بها، وهو ما يعطي الفرصة لها في القضم الهادئ والمستمر للأرض، بغية عدّها أراضي تابعة للإقليم على قاعدة الأمر الواقع.

هذا جعل من قيادات الكتل السياسية مجموعة ضغط رئيسة، تفرض نفسها بقوة على السلطة التنفيذية والتشريعية على حد سواء، ومن دون التوافق فيما بينها لا يمكن لصانع القرار اعتماد قرارات مهمة في مجال إصلاح الأوضاع السياسية أو الاقتصادية، وهو ما يجعلها أكثر الجماعات والقوى الكابحة للإصلاح في الوقت الحاضر.

### 2 ـ المرجعية الدينية والنأي عن التدخل المباشر

لا أحد ينكر إن هناك حضوراً للمرجعية الدينية في الشأن السياسي بعد عام 2003، وبخاصة في موضوع كتابة الدستور، ودعت المواطنين إلى المشاركة في الانتخابات والدفع باتجاه دخول المستقلين في البرلمان عبر قوائم خاصة بهم، إلا إن ذلك استتبعه حذر شديد في مواقف المرجعية الدينية على خلفية تفجير مرقدي الإمامين العسكريين (ع) عام 2006، بيد أن المرجعية الدينية في النجف أصبحت تتجه نحو التوجيه والتحذير كي لا تلزم نفسها بوعود غير ممكنة، فتراجع دور الحكومة وتفشي الفساد الإداري شكّل العامل الأهم في هذا التوجه[4]. وبعد سيطرة تنظيم داعش على الموصل وتمدده في مناطق أخرى قريبة من بغداد، وخوفاً من تدهور الأوضاع في المجتمع إلى ما لا

(4) علي فارس حميد، مصدر سبق ذكره، ص 98

تحمد عقباه، اضطرت إلى إصدار فتوى الجهاد الكفائي من أجل التصدي لتمدد تنظيم داعش، وهو ما شكّل عودة مباشرة ومعلنة لدورها في المشهد السياسي[5].

(5) جاءت الفتوى من خلال خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (14/ شعبان /1435هـ) الموافق (13/6/2014)، المصدر من خلال الرابط الالكتروني: http://www.sistani.org/arabic/archive/24918

وربما يلحظ المتابع إن المرجعية الدينية قد صعّدت من لهجة التوجيه والنقد لأوضاع البلد بشقيها السياسي والاقتصادي، وشكلت خطب الجمعة مناسبة للرأي العام المحلي والحكومة والطبقة السياسية، في معرفة توجهات المرجعية مع تركيزها على قضية الإصلاح المالي والإداري، وهو ما شكل علناً مساندة واضحة لولوج حقيقي لخفض مستويات الترهل في الأداء الحكومي ومكافحة الفساد، وتركت لرئيس السلطة التنفيذية والهيآت الحكومية المختلفة اختيار الأساليب المناسبة من أجل البدء بعملية الإصلاح[6]، غير أن ضعف الحكومة على تنفيذ استراتيجية الإصلاح، جعل المرجعية تفقد ثقتها بالحكومة وربما بالطبقة السياسية، وهو ما عبرت عنه في خطب (الجمعة) التي توالت لمدة زمنية، وهي تمثل رسائل ترميزية واضحة إلى الحكومة والأحزاب والرأي العام، تتضمن رؤية المرجعية من أن الشارع هو من المقرر للأوضاع بعدّه مصدر السلطات، طالما إن المعنيين بالأمر قد غضوا الطرف عما يحدث وصموا الآذان عما يقال! .

(6) قدمت المرجعية الدينية العديد من التوصيات والدعم إلى رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، من أجل مواجهة الفساد الإداري والمالي الذي يحيط بالعملية السياسية، علاوةً على دعم البرنامج الحكومي والاتفاق السياسي، يمكن ملاحظة ذلك في خطب الجمعة لممثلي المرجعية الدينية لا سيّما في 28/8/2015.

لقد تلقف التيار الصدري هذا الأمر لملء الفراغ الذي تشكل على خلفية الفشل في استيعاب المطالب المجتمعية، واستهلاك مرحلة الاتكاء إلى مسند الطائفية والظروف الاستثنائية، وهو ما جعل المرجعية الدينية تنتقل في دورها من التوجيه والنصح إلى المراجعة والمراقبة، فالروحية الدينية والتضادات بين بعض التشكيلات والتيارات الدينية، قد يساهم في خلق معادلة جديدة لا يتمكن اي من الاحزاب والتيارات من يواجهها، خصوصاً إذا ما استطاع الآخرون من توظيف الوضع السياسي والأمني الذي يعيشه البلد، الأمر الذي غيّر من كل المعادلات التي كانت متوقعة بفعل ما تبنته المرجعية الدينية، برغم من أن رمزيتها قادرة على التأثير متى ما أرادت في الواقع السياسي المكتظ بقضايا عدة متوزعة ما بين غياب الرؤى والفشل في إدارة مفاصل الدولة وتجذر الفساد وشيوع المحسوبية، مما جعل السلطة التنفيذية (الحكومة) بإزاء أزمة جديدة تزيد من ضعفها بمواجهة الكتل السياسية في إدارة قضايا الإصلاحات.

**إن المرجعية الدينية قد صعّدت من لهجة التوجيه والنقد لأوضاع البلد بشقيها السياسي والاقتصادي، وشكلت خطب الجمعة مناسبة للرأي العام المحلي والحكومة والطبقة السياسية**

### 3 ـ النصوص المقدسة في الدستور

يشكل الدستور العراقي الدائم أحد أبرز التحديات والضغوط التي تواجه الإصلاحات السياسية بشكل خاص والأمن الوطني العراقي بشكل عام، إذ أن طبيعة التعامل الذي فرضه الدستور بشأن مراعاة المكونات وتشكيل الحكومة، جعل رئيس الوزراء المرشح مضطراً إلى التفاهم مع الكتل السياسية، فالأخيرة هي التي تمنح الثقة لرئيس الوزراء، ومن غير الممكن تجاوزها في أي اختيار.

**إن الضغوط الدستورية التي تواجهها الحكومة بشأن التعامل مع الحكومات المحلية وإقليم كردستان، تجعلها بإزاء ضغوط تعرقل مسارات الإصلاح المقترحة.**

وترتبط مشكلة الدستور بشأن الإصلاحات في كيفية الاختيار أو التعامل مع التشريعات غير المنتجة، فرئيس الوزراء من الناحية القانونية مقيد بمجموعة من القوانين والصلاحيات، علاوةً على أن اختيار المقصورة الوزارية(الكابينة الوزارية) يخضع لقواعد المحاصصة والتوافق السياسي، التي فرضت نفسها منذ تشكيل النظام السياسي، وفقاً لمبادئ الدستور العراقي الدائم لعام 2005 والاتفاقيات السياسية التي تتبعه.

فضلاً عن ذلك فإن الضغوط الدستورية التي تواجهها الحكومة بشأن التعامل مع الحكومات المحلية وإقليم كردستان، تجعلها بإزاء ضغوط تعرقل مسارات الإصلاح المقترحة، فعملية تصدير النفط التي تتم عبر اتفاقات سياسية بين حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان، تخضع لتناقضات وتزاحم قانوني بشأن الاستفادة من حقول النفط المكتشفة وغيرها، خصوصاً في المادة (115) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005[7].

إن كثافة الضغوط التي تواجه عملية الإصلاح ورئيس الحكومة، في ظل عدم القبول الحقيقي بالإصلاح، وعدم امتلاك (العبادي) الوسائل القانونية التي تسمح له بإدارة الإصلاح والتعامل مع مقومات وأسس الإصلاح بمرونة، في الوقت الذي تخشى فيه الكتل السياسية فقدانها للكثير من منافعها ومصالحها، عدّت ما يقوم به رئيس الوزراء يمثل تجاوزاً على هذه المبادئ والأسس وفقاً لمبادئ العملية السياسية والبناء الدستوري للنظام السياسي، بل عدّته بعض القوى السياسية انقلاباً سياسياً.

وتجلى ضعف القرار الحكومي في مخاطبة مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 10 آذار 2016، إلى الكتل السياسة لترشيح الشخصيات التكنوقراطية، دليلاً

(7) تنص المادة (115) من الدستور العراقي (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما). الأمر الذي يجعل المركز مقيداً في الخيارات أمام الصلاحيات التي يتمتع بها الإقليم أو المحافظات غير المنتظمة بإقليم.
الدستور العراقي الدائم لعام 2005/ المادة 115.

على عدم قدرته على تجاوز الحدود السياسية والدستورية التي صاغت معالم النظام السياسي، مما يدلل أن الخيارات التي سوف تقدمها الكتل السياسية إلى رئيس الوزراء، تظل تخضع إلى المعايير نفسها التي دأبت عليها العملية السياسية لمرحلة ما بعد عام 2003 .

إن طبيعة التوازن السياسي الذي فرضه الدستور ستبقى تمارس ضغطاً على الأطر والخطوات الإصلاحية، التي لا تسمح بإضعاف عنصر التوازن مقابل أي ضغط شعبي، بجانب ضعف التوافق السياسي الذي يسمح بتأجيل التوازن السياسي لصالح الإصلاح السياسي والاقتصادي.

**4 ـ مفاجأة الحشد الشعبي**

شكّلت شرعنة جهود الحشد الشعبي بعد فتوى المرجعية مفاجأة لتنظيم داعش فضلاً عن الجهات الداعمة له، بعدما كانت بعض الفصائل المسلحة التي قاومت الاحتلال الأميركي واكتسبت خبرة كبيرة، لا سيّما إن حالة سقوط بعض المحافظات من مثل الموصل والإنبار، شكلت منعطفاً خطيراً في ما يخص وحدة العراق من ناحية وحالة تمدد (داعش) من ناحية أخرى، إذ بدأ أمن العاصمة ومحافظة بابل وكربلاء هشاً بإزاء وصول التنظيم إلى الحدود الإدارية لهما، كونها ترتبط بمحافظة الأنبار بحدود مشتركة .

وبفعل الإمكانات التي يمتلكها الحشد الشعبي والحالة العقائدية التي يؤمن بها، فقد أضحى مسنداً حقيقياً ولاعباً محورياً في العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي، وساهم في إعادة الثقة للقوات المسلحة بعد الانكسارات التي شهدتها، إذ إن معادلة الانتصار على داعش بحاجة ماسة إلى الدعم النفسي والشعبي للقوات الأمنية، برغم من حالة عدم التوافق الداخلي بشأن وجود الحشد الشعبي ضمن التشكيلات المقاتلة لتنظيم داعش، علاوةً على الموقف الإقليمي الذي يحاول تقييد هذا الدور من خلال جملة من الوسائل التي تجمع بين الموقف السياسي، كالحالة بشأن السعودية والإمارات وأحياناً ذات طابع عقائدي كالحالة مع البيان الصادر عن الأزهر، وأخرى ذات طابع عسكري وأمني كالأداء التركي في شمال الموصل أو التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لم يزل في معادلة الحسابات الإستراتيجية التي تجمع بين مستقبل سوريا وتنظيم داعش.

كل هذه الخيارات ساهمت في تعقيد الموقف بشأن التعامل مع الحشد الشعبي، فوجوده وفقاً لفتوى الجهاد الكفائي لا يشكل حافزاً عقائدياً أو شرعياً فقط، أنما هو يتصل بكل ما يمكن تأمينه لعدم استمرار تهديد داعش الذي تبنى (إدارة التوحش) كاستراتيجية للتعامل مع المعطيات التي تحكم العملية السياسية العراقية. وهذا من شأنه شكّل حاجزاً بإزاء موازنة الأدوار التي ينبغي أن يتعامل معها رئيس الوزراء، فبعض الكتل السياسية التي تنخرط ضمن اتحاد القوى أو الكردستانية، تجد أن استمرار تقدم الحشد الشعبي يشكل تهديداً مباشراً لوجودها، وهذا ما ساهم في زيادة تعقيدات الموقف بشأن الحرب ضد تنظيم داعش، فالدعم النفسي والتعبوي الذي تلازم وجوده مع الحشد الشعبي يشكل أحد أهم الجوانب وأسباب الانتصار في المعركة ضد الإرهاب.

**الدعم النفسي والتعبوي الذي تلازم وجوده مع الحشد الشعبي يشكل أحد أهم الجوانب وأسباب الانتصار في المعركة ضد الإرهاب.**

ويبدو أن الأكثر تأثيراً في هذا الجانب هو طبيعة الضغوط الإقليمية بشأن الحشد الشعبي، الذي يرى فيه البعض تهديداً لأمنها القومي كالحالة مع السعودية أو تركيا، فالتضاد الأيديولوجي الذي يحكم المنطقة يرى منها يشكل جانباً مهماً في هذا المجال، علاوةً على صعوبة الموازنة بين الحشد الشعبي والتحالف الدولي الذي يقود استراتيجية متناقضة لغاية اللحظة، تحاول الجمع بين القضاء على تنظيم داعش في العراق ودعم المجموعات الإرهابية في سوريا، وهو ما يشكّل تناقضاً فاضحاً في التوجهات بشأن الإرهاب كاستحقاق عالمي، وهو ما يلقي بظلال الشك حول جدية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية للقضاء على داعش، وهو ما يبرر رفض الحشد الشعبي التعامل أو التنسيق معه على الأرض[8].

إن الإمكانيات الخاصة للحشد الشعبي والعقيدة القتالية الجديدة التي سادت المعارك ضد تنظيم داعش شكلت تعزيزاً للجهود العسكرية الوطنية لمكافحة الإرهاب، إلا أن كيفية توظيف هذه القدرات في ضوء تعقيدات الإصلاح السياسي ومحاولات إصلاح قطاع الأمن والدفاع المقيدة بالبرامج السياسية للأحزاب والكتل، يشكل تناقضات مستحكمة لا يمكن التعامل معها بسهولة في ضوء المعطيات التي تحكم المشهد السياسي.

ومن زاوية أخرى، فإن الكتل السياسية تخشى من الحشد الشعبي في ضوء

(8) ياسر عبد الحسين، الحشد الشعبي في العراق بين التحالف الدولي والمواقف الإقليمية، في مجموعة مؤلفين، الحشد الشعبي الرهان الأخير، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2015، ص

إفرازات الواقع، إذ بدأ المزاج الشعبي ينساق شيئاً فشيئاً باتجاه الحشد الشعبي وفصائله، وهذا يضر بالقبول الشعبي للأحزاب في الساحة السياسية، وهو ما ستكون له آثار على حصص الأحزاب في الانتخابات المقبلة، إذا ما تحولت هذه الفصائل من النشاط العسكري إلى النشاط السياسي وشاركت في الانتخابات، وهذا الأمر كثيراً ما يقلق الأحزاب في المرحلة القادمة.

وبالتالي فإنه ليس من السهل التعامل مع الحشد الشعبي في ضوء الضغوط الأميركية والإقليمية، فضلاً عن شريحة سياسية ظلت طوال السنوات الممتدة من عام 2003 ـ 2016 تثير النوازع الطائفية، حتى وإن كانت مهمة الحشد تحرير مناطق هذه الاحزاب من الإرهاب، وهي مفارقة يصعب قبولها، فهي تقايض القبول بوجود الإرهاب في مناطقها وتحكمها الفض بالسكان، مقابل رفض دخول أبناء مناطق أخرى لتحريرها، وهو ذات الأمر الذي جرى فيه التوافق مع الاحتلال الأميركي لتسليم هذه المدن والمحافظات من دون مقاومته، في مقابل عدم سماح الأمريكان بوجود مواطنين عراقيين في هذه المناطق تحت ذريعة الطائفة والمكون .

**أن طبيعة المطالب الشعبية تستمد قوتها ومشروعيتها من الواقع بما يحتضنه من عدم الاستقرار والفوضى وتراجع الأداء الاقتصادي وشيوع البطالة والفقر.**

**5 ـ فقر المنجز وغياب الرضا المجتمعي**

يشكل الضغط الشعبي أحد أبرز الضغوط التي تواجه عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، إذ أن طبيعة المطالب الشعبية تستمد قوتها ومشروعيتها من الواقع بما يحتضنه من عدم الاستقرار والفوضى وتراجع الأداء الاقتصادي وشيوع البطالة والفقر، بجانب العديد من المشكلات الأخرى، وفي التقويم النهائي هو تآكل قيمة الدولة كناظم للتفاعلات المجتمعية بجوانبها المختلفة، وهو ما أدى إلى كبح فرص إحداث الإصلاحات المطلوبة، برغم التأييد الذي منحه الشعب والمرجعية الدينية للبدء بعملية الإصلاح، وهذا يعود منها :

- الظروف الأمنية والحرب على داعش .
- الأزمة الاقتصادية الخانقة.
- سعة المطالب الجماهيرية ووصولها إلى حد المطالبة بإعادة النظر الشاملة بالعملية السياسية برمتها وهو ما أخاف الأحزاب السياسية كافة .

وبرغم من قبول الكتل السياسية الكبرى في المشهد السياسي العراقي، للتوجهات الإصلاحية، إلا أنها لم تقبل إطلاق يد رئيس الوزراء في إجرائها بما فيها اختيار وزراء أكفاء بعيداً عن موافقتهم بل (وترشيحهم)، وفي هذا لا تريد أن تخسر حصصها في تشكيل الوزارة، والذي عدّته استحقاقاً يتوازى مع انصبتها في الانتخابات .

إن استمرار الضغط الشعبي بات يشكل عاملاً ضاغطاً من ناحية ومحفزاً من ناحية أخرى، وهو ما يجبر الكل على القبول به، لذلك تسعى الأحزاب المتنفذة إلى تأجيل هذا الاستحقاق أو تفريغه من محتواه بإجراءات سطحية لا تتلامس و عمق الأوضاع التي تراكمت بعد 2003، لذلك لن تكون امام الكتل السياسية ورئيس الوزراء سوى التعامل مع خيارات المتظاهرين، كونهم غير قادرين على المناورة أو التأجيل. وبالتالي فإن استمرار الضغط الشعبي وفقاً لهذه المعادلة سوف يشكل ضغطاً على صانع القرار في المسار الذي يمكن من خلال الموازنة بين هذا الضغط وبين القيود السياسية والدستورية المفروضة عليه في بنية النظام السياسي. إن أي انعطاف في مسار عملية الإصلاح يمكن أن يكون له تأثير في صانع القرار لا سيّما بشأن إمكانية الموازنة بين جميع هذه الضغوط وبين ما يتطلبه الضغط الشعبي.

**إن استمرار الضغط الشعبي وفقاً لهذه المعادلة سوف يشكل ضغطاً على صانع القرار في المسار الذي يمكن من خلال الموازنة بين هذا الضغط وبين القيود السياسية والدستورية المفروضة عليه.**

## ثانياً: الأزمة الإقتصادية... سوء إدارة الموارد.. وغياب الرؤية الإقتصادية

إن سعة التغيرات التي عصفت بالعراق وتواترها، أدت من دون أدنى شك، إلى أن تترك آثارها السلبية على واقع ومستقبل هذا البلد، وتحفر لها أخاديد في أوضاعه السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية على الأقل، لا سيّما أن الحال المعاش فيه ينوء تحت ثقل المتراكم الذي يزداد يوماً بعد يوم، بسبب من تعدد الاتجاهات والرؤى ومراكز التجاذب والتأثير، ليبدو المشهد في أحسن حالاته أن **الداخل فيه مطعم على الخارج**.

كان مفترضاً أن تتمّ إعادة النظر الشاملة بأوضاع الاقتصاد العراقي بعد سنوات طويلة ما بين (**اقتصاد حرب**) و(**اقتصاد حصار**)، و(**اقتصاد تدمير ونهب وفساد**)، وكان متوقعاً أن يكون هذا مبكراً، عندما انكشف غبار

الحرب، واحُتلت بغداد وتم اسُتيعاب رعب الصدمة العسكرية، ومن الطبيعي أن يكون هذا الهم هو هماً وطنياً خالصاً وليس هماً احتلالياً، فاستراتيجية اصلاح الاقتصاد العراقي وانتشاله من أوضاعه المركبة، تبقى في المقام الأخير هدفاً يفترض أن يظل هاجساً للقوى الوطنية والمخلصين، بينما لا يشكل ذلك المعطى هدفاً يحظى بأولوية لدى المحتل.

ولم يعدّ مقبولاً في ظل تحول الكثير من الاقتصادات في العالم البقاء تحت هيمنة أو سيطرة الدولة على الاقتصاد، بل من المنطقي جداً السعي للانتقال من النظرة الأحادية (أي إما قطاع عام وإما قطاع خاص) إلى النظرة الاقتصادية الشاملة المنطلقة من خلفية وطنية، تسعى إلى حشد جميع الموارد والإمكانات الوطنية، والتجاوز نهائياً لموضوعة المفاضلة بين القطاعين العام والخاص[9].

(9) عبدعلي كاظم المعموري، رندا طلال الربيعي، إشكالية التحول في الاقتصاد العراقي (ضبابية الرؤية وغياب المنهج)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.

فالمفاضلة يجب أن تكون بين قطاع منتج وآخر قطاع هامشي، أو ناجح وآخر متعثر، والسياسة الاقتصادية السليمة يجب أن تتجه إلى تدعيم القطاع الحقيقي، والسعي لإضعاف المكون الريعي في مخرجات الاقتصاد العراقي، فضلاً عن المشكلة المزمنة التي تتمثل في **(سوء إدارة الموارد الاقتصادية)**، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لتاريخية نمط تخصيص الموارد في الدولة العراقية منذ عام 1958 ـ 2010، من أجل تحديد مسؤولية الحاكم والحكومة عن هدر الإمكانية وسوء التصرف بالموارد، وبخاصة للنظام السابق وللحكومات التي قامت بعد الإحتلال.

ومن دون رؤية واضحة ومتوافق عليها، تتجاوز كل البناء الذي اعتمد في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، والسعي صوب بناء بيئة سياسية حاضنة لكل التوجهات بعيداً عن مقايضة الدكتاتورية ودولة الرجل الواحد والحزب الواحد، بدكتاتورية مشرعنة على وفق الانتخابات وبذات التوجه، ومقايضة هدر الموارد المتاحة في حروب ونزعات مختلفة، مقابل هدرها في الفساد والصفقات ولصالح أشخاص وأحزاب .

### 1 ـ سوء إدارة الموارد الإقتصادية وفخ الإستدانة

أشاحت مرحلة ما بعد عام 2003 عن تبني الدولة العراقية الجديدة لمنظومة الاقتصاد الحر، بكل تفصيلاته، ولعل أكثر ما يجمع عليه الاقتصاديون هو

إن اقتصاد السوق أكثر كفاءة في تخصيص الموارد، نتيجة اعتماد معيار العائد/ الكلفة، والذي يجعل من الرأسمالية تساوي أسواقاً وتساوي الربح، ولكننا فوجئنا بأن المرحلة الممتدة ما بين عام 2003 ـ 2015، قد شهدت هدراً لا يقل شأناً عن الهدر الاقتصادي السابق وسوء تخصيص للموارد بما يشكل تناقضاً فاضحاً مع متبنيات التنظيم الاقتصادي المفترض، وهو ما لم يكن ممكناً إيقافه من دون إصلاح اقتصادي حقيقي، فقد فشلت الطبقة السياسية بكل مكوناتها بجانب الحكومات المتعددة من وضع أسس الإصلاح بجهود محلية خالصة، بل فرضت صدمة انخفاض أسعار النفط وتبخر مئات المليارات من الريع النفطي، والتي انعكست بعجز مخيف للموازنة العامة للدولة، والتي فرضت توجه الحكومة نحو الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية (IMF-IB) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين اجبرا الحكومة على التدخل في الرقابة على التصرف بالموارد، وفرض بعض الإجراءات على أساليب الأنفاق الحكومي .

إن تبني الحكومة للإصلاح في خطابها المبثوث، لم تتضح ملامحه أو آلياته، وحدوده، في ظل تمسك القوى القابضة على السلطة بمنافعها، المتأتية من توظيف المناصب الحكومية والعقود والمشروعات لمصالح الأحزاب الاقتصادية، وهي أحدى أهم معوقات الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، لا سيّما إن الحكومة ليست مطلقة اليدين فيما تسعى لتحقيقه أو فعله، فسطوة الأحزاب هي أقوى وأكثر تأثيراً في مجريات الأفعال الجارية ببعدها الاقتصادي أو السياسي .

ولعل فشل الخطط الاقتصادية التي وضعتها وزارة التخطيط دليل على حجم الإشكالية الاقتصادية في العراق والتي تتوزع ما بين غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة بجانب التخبط والفشل في الإنجاز الاقتصادي على مستوى اختيار المشروعات وتنفيذها، إذ يقدر عدد المشروعات المتوقفة أو المتلكئة ما يقارب (6000) مشروع تقترب تخصيصاتها من (400) مليار دولار .

لذلك أضحى لزاماً التوجه إلى الاستدانة الخارجية للتخفيف من آثار الأزمة المالية في العراق وهو ما يفرض على العراق التزامات اقتصادية موازية لقيمة القرض، قد لا يكون الوضع الاقتصادي والمالي للدولة يسمح بالالتزام بتنفيذها، كالحالة مع خفض الدولة دعم أسعار الطاقة وإصلاح المشاريع

المملوكة للدولة، وهي خطوات قد تكون صعبة على الصعيد السياسي بالنسبة لصانع القرار[10].

(10) قرض العراق والشروط المسبقة، من خلال الرابط: http:// www.ara.shafaaq.com/38543

إن طبيعة الضغوط الدولية المترتبة على القروض تشكل ضغطاً إضافياً على صانع القرار، خصوصاً إذا ما خصصت مثل هذه القروض لبرامج محددة، كالحالة مع القرض الألماني، الذي تم تحديده في مجال إعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش، الأمر الذي يجعل الدولة أمام التزامات جديدة مشروطة يكون لها تأثير في برامج الإصلاح الاقتصادية التي تمس البلد.

## ثالثاً: الإصلاح والبيئة الإقليمية والدولية

تشكل البيئة الدولية أحد الضغوط التي تواجه صانع القرار في قضية الإصلاح، فالمسار السياسي الذي يحاول أن يتعامل معه صانع القرار ينبغي أن تكون له بيئة إقليمية ودولية مواتية تدعم هذه الإصلاحات، حيث أن الوضع السياسي العراقي يشكل بيئة جاذبة للتطلعات الإقليمية، فضلاً عن أنها تشكل حجر زاوية يمكن من خلالها توجيه التفاعلات الإقليمية نحو خيارات معنية[11].

(11) علي فارس حميد، طوئفة الصراع في المنطقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (14)، 2015،

يشكل التحدي الأول أمام صانع ما يتعلق بالأداء الاستراتيجي التركي المندفع باتجاه بناء الذات في منطقة الشرق الأوسط بأنشودة العثمنة الجديدة، وهي ترى في العراق وسوريا مقدمة مهمة لبناء دورها الإقليمي، وبالتالي فهي تحاول أن تشكل أجندتها من خلال توظيف داعش لتسهيل مهمة وجودها في العراق، فضلاً عن سعيها لتعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع إقليم حكومة كردستان التي تساعد تركيا في تأمين مشاريعها في العراق.

ويبدو أن الدور التركي ينسجم إلى حد ما مع تطلعات المملكة العربية السعودية من حيث ضرورة تهميش دور الحشد الشعبي في مناطق غرب وشمال بغداد بهدف تأمين وجود «السنة»، وهذا ما يفسر المحاولات التي تندفع بها السعودية فضلاً عن رفض أي محاولة يكون من شأنها تعزيز مكانة الحشد الشعبي، وهذا ما دفع الوفد السعودي في الجامعة العربية إلى الانسحاب بعد كلمة الدكتور إبراهيم الجعفري بشأن الحشد الشعبي لتؤكد موقفها المعارض لهذا الجانب. أما الولايات المتحدة التي تتزعم اليوم استراتيجية عسكرية للحرب ضد تنظيم داعش في إطار التحالف الدولي،

فإنها مازالت غير قادرة أن تحدد خياراتها بشأن سوريا والذي ينعكس بشكل مباشر على وضع التنظيم في العراق.

ووفقاً لهذه المعطيات فان الرؤى الإقليمية والدولية تتحدد في نطاق مصالحها القومية. فهي تتعامل مع الإصلاحات بنطاقها العام على أنها قضايا لحدود الدور الذي ينبغي أن تمارسه في العراق، وهذا ما يجعلها تتعامل مع قضايا كالتهميش وشرعية الحكم والحشد الشعبي أكثر من تعاملها مع الإصلاح السياسي على أنه وثيقة سياسية لإدارة الحكم.

لذلك تشدد الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة أن تتضمن إصلاحات حكومة (العبادي) الموازنة بين الفئات الاجتماعية وإعطاء دور أكبر للشركاء في الحكم، علاوة على إصلاحات خاصة في قطاع الأمن تضمن دور أبناء العراق (الصحوات) في استراتيجية الأمن الوطني، وقد حاولت مراكز التأثير في القرار الاستراتيجي الأمريكي من دعم مشاريع تتضمن تسليح العشائر وقوات البيشمركة من أجل إصلاح قطاع الأمن الوطني العراقي[12]. فالنقاشات التي تجريها الإدارة الأمريكية بشأن مجال الأمن والدفاع في العراق تستهدف اعتماد هيكل عسكري قائم على اللامركزية، ويعمل بالضد من العناصر المتأصلة بعمق الثقافة العسكرية العراقية، وبالتالي فإن هذا الأمر يتطلب التزامات من حكومة (العبادي) للسماح بسلطة سياسية حقيقية للمجتمعات المحلية وخاصةً في المحافظات الشمالية والغربية[13].

وعلى الصعيد الإقليمي فان السعودية تجد في الحشد الشعبي وتقدمه في مناطق غرب بغداد والموصل، تهديداً لأمنها القومي على عدّ إن الوجود السني في هذه المناطق يشكل مجالاً حيوياً لها، وهذا ما دعا إلى انسحاب الوفد السعودي من اجتماع وزراء الخارجية في الجامعة العربية إذ كان هناك مشروع إدراج بعض فصائل المقاومة الإسلامية ضمن المنظمات الإرهابية، بيد أن خطاب وزير خارجية العراق الدكتور الجعفري كان له تأثير واضح كما ذكر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية، أما إيران فإنها تتعامل مع المشهد السياسي في العراق على وفق أولوية الأمن، فالحرب التي يخوضها العراق ضد تنظيم داعش تعدّ أولوية أمنية بالنسبة لها، وهذا ما يجعلها تنظر إلى الإصلاحات على أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة التأثير بالنسبة إليها، ومع ذلك فهي ترى أن الإصلاحات هي مسألة تخص الجانب العراقي.

(12) فرنسا ومعضلة الدور والحرب على الإرهاب، ورقة تحليل السياسات، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، العدد(19)، 2014م، ص 6

(13) فرديك هري واريبل هرام، الحرس الوطني في العراق: إستراتيجية خطرة لقتال الدولة الإسلامية، نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية، مركز كربلاء للدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، العدد (96)، 2014، ص 8.

ومن زاوية أخرى فإن طبيعة التعقيد الذي تشهده البيئة الإقليمية، علاوةً على الخيارات الدولية تجعل العراق أمام ضغوط متناقضة في مجال الإدارة والإصلاح، فالمصالح القومية لبعض الدول تشكّل ضاغطاً على خيارات صانع القرار، كون الحراك الإقليمي ذا تأثير كبير في فاعلية الدور العراقي، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاتفاقيات وعقود الشراكة التي من شأنها تحديد خيارات صانع القرار وتطويقها من أجل ضمان مصالحها الحيوية.

## رابعاً: الإدراك الإستراتيجي للإصلاح: ضرورة حتمية

وبجانب الضغوط السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية على صانع القرار في التعامل مع برامج الإصلاح، فإن الحرب على تنظيم داعش تعدّ التحدي الأكبر في هذا الجانب، لا سيّما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الكلف المالية التي تتطلبها الحرب على تنظيم داعش، وما تتركه من آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية لا سيّما في مجال البنى التحتية للمناطق المحررة [14].

(14) هيثم كريم صيوان، الاقتصاد العراقي 2016: تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم (داعش)، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2016. ص2.

إن واحدة من أهم متطلبات الإصلاح هو القدرة على توظيف المعطيات والفرص التي تساهم في تعزيز الإصلاح، إذ إن غياب القدرة على التوظيف ستبقى تشكل تحدياً بإزاء أية إدارة سياسية للإصلاح، فمعظم الكتل السياسية ترى أن التعديل الوزاري لا يساهم في تحقيق الإصلاح، وهذا ما ركزت فيه إتحاد القوى وائتلاف العراقية، فالإصلاح حسب تصورهم ينبغي أن يرتبط بخارطة طريق في حين أن الأطراف الأخرى كالحالة مع التيار الصدري على سبيل المثال ترى أن التعديل الوزاري هو مقدمة الإصلاح، وبالتالي فإن غياب نهج حقيقي للإصلاح سوف يجعل صانع القرار يدور في دوامة الضغوط دون الوصول إلى نتائج حاسمة [15].

(15) علي المعموري، لماذا يعجز العبادي عن تحقيق الإصلاح، دراسة منشورة على الرابط: http:// www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/03/iraq-abadi-cabinet-reshuffle

ووفقاً لذلك فإن صانع القرار يدرك أن الإصلاح لا يمكن تحقيقه ما لم ينطلق من التحالف الوطني، وهذا ما يلزم التحالف الوطني بصياغة جديدة للإصلاح تقوم على برنامج متعدد الأبعاد وذي مراحل عدة، بغية إيقاف حالة التدهور المستمرة في الأداء بكل مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى في ميدان العلاقات الخارجية.

إن التفاهمات السياسية التي سبقت عملية تشكيل الحكومة تشير إلى أن لكتل

**إن المناورة السياسية التي إعتمدها رئيس الحكومة وقد نجح فيها، هو تحويل الضغط الشعبي من الجهة الموجهة نحوه إلى الكتل السياسية.**

السياسة رغبة في تغيير الوضع القائم، وهذا التغيير المرتبط برغبة المجتمع، مما يزيد من فرص الحكومة على تجاوز المقيدات والحدود التقليدية، وبالتالي كان على رئيس الوزراء أن يعيد كسب ثقة الشركاء في اتحاد القوى والتحالف الكردستاني من خلال ضمانات حقيقية، إلا إن الأمر لم يتحقق إلا بصورة جزئية بسبب ضعف الثقة وعدم اعتماد الحوار المباشر[16].

(16) كرار أنور ناصر، سقوط الموصل، العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية، دار دجلة للتوزيع والنشر، عمان، 2015، ص160

إن أزمة الثقة تتعاظم بشكل مضاعف مع شعور رئيس الوزراء بعدم الارتياح من التحالف الذي ينتمي إليه، الأمر الذي يجعله بإزاء ضغوط جديدة سواء في ما يخص إدارة المشهد السياسي برمته أم تشكيل حكومة يراد لها إخراج العراق من أزمته، وهذا ما يجعله غير قادر على تحديد التوجه ومصدر الدعم الذي يعتمد عليه عند تعامله مع المطالب الشعبية.

لهذا فإن المناورة السياسية التي إعتمدها رئيس الحكومة وقد نجح فيها، هو تحويل الضغط الشعبي من الجهة الموجهة نحوه إلى الكتل السياسية، كونها المسؤولة عن منح الثقة إلى الحكومة أو تعديل النهج الإداري للمؤسسات الرسمية للدولة، فالضغط الشعبي على الحكومة لن يكون فاعلاً إذا لم تغيّر الكتل السياسية من نهجها السياسي الحالي.

## بدلاً من الخاتمة

إن طبيعة المسارات الحادثة بعد التجربة السياسية والاقتصادية المتجهة التي حكمت المشهد العراقي بعد عام 2003، بدأت تصدم وتتعارض في الكثير من المنطلقات السياسية التي جرى التوافق عليها تحت ضغط الاحتلال والظرف، ومع الأسس الدستورية التي حكمت العلاقة بين الكتل السياسية الرئيسة في العملية السياسية. الأمر الذي يجعل رئيس الوزراء في مأزق الأداء السياسي، وأن يكون حامل الميزان بدلاً من أن يكون الشعب نفسه حامل الميزان في هذا المجال.

وعليه فإن فرص صانع القرار في إدارة مشهد الإصلاح لن يصل إلى درجة التمكّن، ويكمن مأزق رئيس الحكومة في تنفيذ خطة الإصلاح السياسي والاقتصادي هو أمر في غاية التداخل، لا سيّما في ظل الحدود الدستورية

التي تشل من قدرته على إتخاذ قرار الإصلاح من جهة، ومن جهة أخرى ضعف تعاون الكتل السياسية معه إلا إعلامياً. ولعلّ الخيارات المتاحة لرئيس الحكومة تتوزع ما بين خيارين أيهما يعدّ مراً، وهما إما استهلاك الزمن عن طريق تحمل الضغط الشعبي، وهو ما يضعه بمواجهة الشعب، وإما فتح النار على الكتل السياسية وهو ما سيطيح بحكومته، وكلاهما سيعني القضاء على مستقبله السياسي ومستقبل فرصة تبوء حزبه لرئاسة الحكومة مستقبلاً، وهذا ما تعمل عليه قوى في التحالف الوطني طامحة في تصدر المشهد.